ملف

اجراءات التأميم في العراق والجزائر وليبيا كانت الرّد الوطني على الاختيار الرّجعي

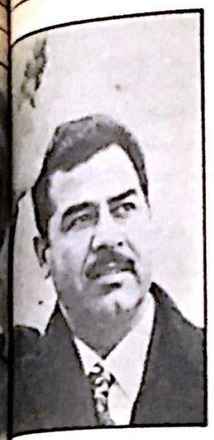

الثمانين الذي حدد مجددا المنطقة التي يمكن للشركات استغلالها ، وكانت فقط ٥٪ من الامتيازات الاصلية الممنوحة في السابق ... وفي سنة ١٩٦٤ انشئت شركة النفط الوطنية العراقية ...

بروز الاوبيك :

لقد تميزت الخمسينات بمطالب لاسعار افضل من قبل البلدان المنتجة . ولكن الستينات تميزت ببدء الجهود المشتركة لتحقيق مطالبهم تلك . ففي سنة ١٩٦٠ انشئت منظمة الدول المصدرة للنفط وتألفت من العربية السعودية وايران والكويت والعراق ، وانضمت اليهم كل من فنزويلا وقطر في سنة ١٩٦١ ، ومن ثم اندونيسيا وليبيا في سنة ١٩٦٢ وابو ظبي في سنة ١٩٦٧ والجزائر في ١٩٦٩ ونيجيريا في ١٩٧١ واكوادور في سنة ١٩٧٤ .

وكان نمو اوبيك التدريجي يظهر بان البلدان المنتجة قد بدأت تدرك امتيازات الاستراتيجية المشتركة لمواجهة الكارتيل الدولي . واوبيك تنتج اليوم ٥٤ بالمائة من نفط العالم وتكمن فيها ٦٤ بالمائة من الاحتياطات المعروفة من النفط .

وفي سنة ١٩٦٨ انشئت اوبيك ـ منظمة البلدان العربية المنتجة للنفط ـ وانضمت اليها السعودية وليبيا والكويت ، ثم الجزائر في سنة ١٩٧٠ مع ابو ظبي، البحرين ، دبي ، وقطر ، ثم مصر والعراق وسوريا في اذار ١٩٧٢ . وساعدت العلاقة المتداخلة بين المنظمتين على زيادة قوة البلدان المنتجة لتحقيق مطالبها من الشركات الاحتكارية . واذا كان انشاء الاوبيك ردة فعل من البلدان المنتجة لاقدام الاحتكارات على تخفيض اسعار النفط الخام في سنة ١٩٥٩ ، فان اوبيك فشلت في الغاء ذلك التخفيض ولكنها نجحت في منع المزيد من التخفيض الذي كان يعني تقليص نسبة عائداتها . وقد ادى ذلك الى بروز هوة بين الاسعار المعلنة التي تقدر عائدات البلدان المنتجة على اساسها وبين السعر الاقل الذي كانت الشركات تضطر الى بيع النفط على اساسه . وبذلك اصبح السعر المعلن للنفط مجرد مقياس لدفع حصة النصف لحكومات البلدان المنتجة الاعضاء في اوبيك ، بحيث ان حصة الحكومات اصبحت تزيد عمليا عن ٥٠ بالمائة . وهذا الانجاز لاوبيك هو انجاز هام وليس بسيطا اذا ما تذكرنا تاريخ سيطرة الشركات الكاملة على الاسعار وتوجهها دائما بالسيطرة على المنتج والمستهلك ، من اجل تحقيق اقصى نسبة من الارباح .

وبالاضافة الى المكاسب المالية لهذه البلدان المنتجة فان تجربتها السياسية في العمل المشترك لمواجهة الشركات النافذة المسيطرة ، شكلت حافزا للمزيد من الانجازات . ولم تكن انجازات اوبيك خلال العشر سنوات الاول انجازات درامية وواضحة ، ولكن اثارها المتراكمة كان لها اهمية مالية لا يمكن تجاهلها ، وذلك في الغاء عدة تسهيلات مالية للشركات ، وفي اجبارها على حساب الارباح على اساس اسعار معلنة مستقرة . اذ من دون تلك التعديلات التي فرضتها اوبيك كانت حكومات البلدان المنتجة ستحصل في سنة ١٩٧٠ مثلا على دخل من البرميل الواحد يساوي نصف ما حصلت عليه في الواقع ـ ٥٠ سنت عوضا عن ٩٧ سنت تقريبا وهذا ما يجعل حصتها في الارباح عمليا ٨٣ ـ ١٧ عوضا عن المناصفة ٥٠ ـ ٥٠ .

واوبيك لم تكتسب قوتها على التفاوض والمساومة بشكل فوري . بل ان الخلافات والانقسامات السياسية ما بين البلدان المنتجة طالما عرقلت نشاطاتها . وفقط عند تقييم اعمال اوبيك عبر العشر سنوات الاولى يمكننا ان نلحظ التحول الهام في ميزان القوى ما بين البلدان المنتجة والشركات الاحتكارية .

وقد بدأ تآكل الاسعار في الاسواق العالمية ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧٠ بدء بانتظام ، وتزايد الاتجاه نحو المزيد من الانتاج بدخول المزيد من الشركات الراغبة الاوسط بموجب امتيازات جديدة او مشاريع مشتركة بالمناصفة . اذ كانت الشركات العملاقة والشركات الصغيرة المستقلة تدرك انه رغم الحصة الاقل في الارباح فرص تحقيق الارباح الضخمة ما زالت قائمة . وكان هذا من المؤشرات على فقد السيطرة الاحتكارية . فقد ازدادت العمليات المشتركة بين البلد المنتج والشركات النفطية كما ازداد بيع الطرف المنتج لصغاة التكرير المستقلة . وكانت الشركات تعوض على تقلص حصتها من الارباح بازدياد حجم المبيعات نتيجة ازدياد الانتاج . ومع ذلك ظلت قوة الشركات الاحتكارية السياسية والاقتصادية في مواجهة البلد المنتج ، قوة لا يستهان بها ، وقد تجلى ذلك في تاريخ نزاع العراق مع الشركات الذي دام حقبة من الزمن وانتهى بالتأميم في حزيران ١٩٧٢ .

وكانت ليبيا في سنة ١٩٧٠ ومن بعد سلسلة من المجابهات مع الشركات قد تمكنت من رفع السعر المعلن بزيادة ٢٥ ـ ٣٠ سنت واصبحت بنسبة الضرائب ٥٥ ـ ٤٥ عوضا عن المناصفة ٥٠ ـ ٥٠ . وبنجاح ليبيا في تلك المواجهات عبرت امارات الخليج وفنزويلا لتحقيق الشيء نفسه ، الامر الذي عاد فحفز ليبيا لتحقيق مطالب اخرى على صعيد الاسعار ، بحيث ادت تلك التحركات الى وضع اتفاقيات طهران وطرابلس في شباط واذار ١٩٧١ . وقد كانت تستهدف ان رفع كلفة برميل النفط ٣٣ ـ ٣٤ سنت في الخليج و ٩٠ سنت في ليبيا . كما وضع برنامج لزيادات في الاسعار المعلنة تغطي فترة ٥ سنوات ، والاتفاق على السماح لتعديل الاسعار لمنع ان تتأثر مداخيل البلدان المنتجه من التضخم المالي .

المشاركة :

وكان بانتظار الشركات الاحتكارية في سنة ١٩٧٢ « ازمة » اخرى . ففي كانون الثاني ١٩٧٢ بدأت مفاوضات جديدة رفعت الاسعار المعلنة ٨٠٤ بالمائة للتعويض على تخفيض قيمة الدولار . وفي اذار بدأت المفاوضات حول مبدأ المشاركة . فبقيادة وزير النفط السعودي طرح حق البلدان المنتجة في شراء حصة ٢٥ بالمائة في الشركات ، على ان تنمو المشاركة الى ٥١ بالمائة في سنة ١٩٨٥ وفي وسط هذه المفاوضات اعلن العراق تأميم الآي.بي.سي. وكانت هذه الخطوة التاريخية بمثابة الرد على ان هدف المشاركة الذي تبنته السعودية لا يمكن

يكون البديل عن التأميم لاستعادة السيادة الكاملة على ثرواتنا الطبيعية .

وكانت ليبيا قد امضت « بريتش بتروليوم » ، وامضت سوريا لمصالح النفطية الغربية على اراضيها في خطوة ذات اهمية سياسية اكثر منها اقتصادية . ولكن قبل الاجراء العراقي التاريخي كانت الجزائر قد اتخذت سلسلة من الاجراءات في هذا الاتجاه ابتداء من سنة ١٩٦٨ وحتى سنة ١٩٧١ ، عندما اصبحت الشركة الوطنية الجزائرية سوناتراك ، هي التي تسيطر على ٧٧ بالمائة من انتاج النفط في البلاد ، وتسيطر كليا على كافة العمليات النفطية الاخرى ، مثل النقل وانتاج الغاز الطبيعي والتكرير والتوزيع والبتروكيميائيات .

والتأميم كان بالضبط ما تريد الشركات تجنبه . ولهذا فان الضجيج الذي اثاره حول طلب « المشاركة » على انها بمثابة التأميم التدريجي كان مضحكا الى حد بعيد لان « المشاركة » اذا كانت بالنسبة لها بمثابة حلم مزعج فان التأميم كان الكابوس الذي تخشاه فعلا .

وكانت السعودية قد بعثت فكرة المشاركة في الواقع كبديل للتأميم . وكان اليماني في أواخر قد صرح قائلا في هذا الصدد : « ان هدفنا هو اولا تقوية الشركات الدولية ودورها في السوق العالمي مباشرة او غير مباشرة، وذلك من اجل الحفاظ على الاسعار»، وكان الهدف هو مجرد الحفاظ على الاسعار وليس استعادة السيادة الوطنية على مصادر هذه الثروة الطبيعية العربية التي تتعرض للنهب الامبريالي ـ

هذا ، مع التسليم بان للمشاركة منافع اضافية للبلدان المنتجة .

وقد استمرت المفاوضات حول المشاركة من اذار حتى تشرين الاول ١٩٧٢ وانتهت بالاتفاق على المشاركة المالية الفورية للبلدان المنتجة بما نسبته ٢٥ بالمائة من عمليات الشركات ـ على ان تزداد النسبة الى ٥١ بالمائة في سنة ١٩٨٣ وعلى ان تبيع البلدان معظم حصتها هذه من النفط الخام ، الى الشركات نفسها . ولكن بمقارنة هذه الاتفاقية مع ما حققه الجزائر من سيطرة على ما نسبته ٧٧ بالمائة نجد بان المشاركة لا تقطع الشوط الذي تحققه التأميم الكامل او الجزئي . اما ليبيا فقد حققت بالتأميمات الجزئية والمشاريع المشتركة انذاك وبطلب حصة اكبر في الشركة ، حققت سيطرتها المباشرة على انتاج الخام والتسويق من ١٥ بالمائة الى ٦٠ بالمائة .

وهكذا نرى بان اتفاقيات « المشاركة » لم تمثل انجازا عظيما للبلدان المنتجة بالمقارنة مع ما حققته من قبل ومن بعد بعض البلدان المنتجه مثل الجزائر وليبيا والعراق . وهذا يثبت بان

المشاركة كانت الرد السياسي من قبل البلدان المنتجة للنفط الرجعية على التغيير الحاصل في ميزان القوى السياسي والاقتصادي في المنطقة ، في الوقت الذي كان فيه التأميم الكلي او الجزئي هو الرد الآخر .

ولم يخفوا غرضهم من اتمام اتفاقيه المشاركة على اسس معينة فهم يقولون بصراحة من خلال التصريحات والمقالات الصحفية ان المشاركة ستقطع الطريق على سياسة التأميم .

فهل يمكن ان تكون المشاركه بديلا عن التأميم !!!

بالنسبة لمصالح شعوب البلدان صاحبة النفط ، فانه لا يوجد حل يؤمن هذه المصالح ويوظف ثرواتها لصالح تطور بلدانها ومستقبل اجيالها غير التأميم .

واذا كانت الشركات قد عملت كل ما كان بامكانها لجعل التأميم عملية صعبة، بل وفي فترة سابقة كان اشبه بالعملية المستحيلة ، خاصة بعد افشال عملية تأميم النفط الايراني على يد حكومة الدكتور مصدق ، وبسبب جعلها من الصناعة النفطية « اسرارا » حرمت ، لفترة طويلة ، على ابناء البلدان صاحبة النفط ، الاقتراب منها ، ولا تزال تبذل كل جهدها كي لا يتمكنوا من الوصول الى هذه « الاسرار » والابقاء عليهم بعيدا عن كل المراكز او المواقع التي من شأنها ان تجعل منهم خبراء ، او على دراية ، في عمليات انتاج خيرات اوطانهم ، بالرغم من كل ذلك ، فان هذا العقد قد شهد تجارب تثبت ان التأميم عملية ممكنة ، وتجربة تأميم شركة نفط العراق التي قام بها نظام الحكم الوطني في العراق هي اثبات لهذه الامكانية .. كذلك فان تجربة الجزائر وليبيا تثبتان هما الاخريان امكانية التأميم.

صحيح ان عملية التأميم التي تقوم بها دولة بمفردها ، تواجه صعوبات كثيرة من قبل الاخطبوطات البترولية التي لا تزال في عنفوانها ، ولا تزال هي المسيطرة على اسواق البترول (وعمليات الصناعة البترولية الاخرى) وعلى حكومات بعض البلدان المنتجة والمستهلكة ، لكن تضامن الدول المنتجة وحتى التضامن المعنوي ، كما حصل من قبل منظمة الاوبيك لتأميم العراق لنفطه يقلل من تلك الصعوبات . ان التأميم عملية ممكنة جدا وهو الحل الامثل والاكثر فائدة ومردودا من كل الحلول ، وهو الذي يضع الامور في وضعها الطبيعي ان اصحاب النفط يجب ان يمارسوا حقوق ملكيتهم لنفطهم والتحكم في مختلف عملياته وشؤونه .. ان يكونوا « بلدانا منتجة » بالفعل لا بالقول . ولكن لا يمكن ان تتم هذه العملية الا من قبل انظمة حكم وطنية .

ان تواتر المجابهات والمفاوضات بين المنتجين والشركات الدولية النفطية يظهر بوضوح بان المكاسب الرئيسية السياسية والاقتصادية للبلدان المنتجة ، كانت نتيجة مبادرات ومخاطرات حاضنتها بعض هذه البلدان المنتجة ذات الانظمة الوطنية والتقدمية مثل الجزائر والعراق وليبيا ـ بينما كانت الانظمة الرجعية الاخرى مثل السعودية وايران تواصلان المطالبة لتحصلان على ما هو اقل مما تطلبانه . ولكن النتيجة الصافية كانت انتقال منتظم ومتسارع للقوة الى البلدان المنتجة في الشرق الاوسط ككل . فقد ضاعفت مواردها المالية بزيادة الضرائب وبزيادة نسبة سيطرتها على مواردها (ولكن ليس على حساب الشركات التي كانت تنقل هذا العبء الى المستهلك) وبزيادة قوتها السياسة الى درجة انها استطاعت ان تفرض درجة من السيطرة على مستويات الانتاج وعلى الاسعار وعلى النفط نفسه . ففي الماضي كانت الشركات تفرض مستويات الانتاج والاسعار لتحصيل اقصى حد من الارباح ، واصبحت حكومات البلدان المنتجة هي التي تفرض هذه المستويات ، في الانتاج والاسعار ، لزيادة مداخيلها النفطية وسيطرتها على مواردها .

وبالنسبة للبلدان العربية المنتجة التقدمية كان معنى هذا التغير المزيد في تأكيد الاستقلال السياسي والاقتصادي في مواجهة الشركات والحكومات الغربية . وبالنسبة للبلدان المنتجة الرجعية مثل السعودية وايران كان معنى هذا استراتيجية لتطوير روابط اوثق وامتن مع الغرب ، خاصة مع الولايات المتحدة وبنفس الوقت رفع مركزهم من دول تابعة الى دور « محترم اكثر » ـ الى دور مشاركين تابعين ـ مع الاشارة هنا الى هدف السعودية بتعزيز وضع النظام داخليا ، وبلعب دور الحماية في شبه الجزيرة ودور قائد في العالم العربي .

فالمشاركة بالنسبة السعودية كانت وسيلة لهذه الغاية وجزءا من استراتيجية اوسع لانشاء « علاقة خاصة » مع الولايات المتحدة، سياسية واقتصادية .

وما كانت السعودية تخفي حقيقة ان الدافع وراء مبادرتها بمطلب المشاركة هو سكين التصور الوطني في العالم العربي توقف الاتجاه نحو التأميم ـ الذي طالما كان المطلب الجماهيري في ارجاء الوطن العربي ، بل حتى قبل توقيع اتفاقية المشاركة، دعا اليماني علنا ، الى « عقد زواج » المصالح الامريكية والسعودية